الأمم المتحدة

A/C.2/73/SR.24

الجمعية العامة

الدورة الثالثة والسبعون

Distr.: General
14 February 2019
Arabic
Original: English

الوثائق الرسمية

اللجنة الثانية

محضر موجز للجلسة الرابعة والعشرين

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الأربعاء، ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨، الساعة ١٠:٠٠

الرئيس: السيد سكينر – كلي أرينالس ..... (غواتيمالا)

المحتويات

بيان الرئيس

البند ٢٠ من جدول الأعمال: التنمية المستدامة *(تابع)*

(أ) تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ وبرنامج مواصلة تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ ونتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة ومؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة *(تابع)*

(ك) دور المجتمع الدولي في درء الخطر الإشعاعي في آسيا الوسطى *(تابع)*

البند ٢٢ من جدول الأعمال: العولمة والترابط *(تابع)*

(ب) الهجرة الدولية والتنمية *(تابع)*

البند ٢٤ من جدول الأعمال: القضاء على الفقر وقضايا إنمائية أخرى *(تابع)*

بيان إضافي من الرئيس

هذا المحضر قابل للتصويب.

وينبغي إدراج التصويبات في نسخة من المحضر مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني وإرسالها في أقرب وقت ممكن إلى: Chief of the Documents Management Section (dms@un.org).

والمحاضر المصوَّبة سيعاد إصدارها إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org).

الرجاء إعادة استعمال الورق

افتتحت الجلسة الساعة ١٠:١٠.

بيان الرئيس

١ - **الرئيس:** قال إنه يشعر بالتفاؤل إزاء استعداد الوفود للنظر في أعمال اللجنة. وأثنى على الجهود الكبيرة التي يبذلها الميسّرون من أجل التوصل إلى توافق في الآراء، وأقر بإحراز بعض التقدم في هذا الصدد. بيد أنه يشعر ببالغ القلق لتعذر البت في عدد من المسائل ومشاريع القرارات. وإذا استمر الوضع على هذا المنوال، فقد تضطر اللجنة للّجوء إلى التصويتات المسجلة بتواتر يفوق أي وقت مضى، وهو ما سيمثل خروجا على ما دأبت عليه في ممارستها المتمثلة في اعتماد مشاريع القرارات بتوافق الآراء.

٢ - وأردف يقول إنه لا شك أن المواقف المتصلبة تعرقل إمكانية التوصل إلى توافق في الآراء. لكن ينبغي لجميع الوفود أن تُسهم بنواياها الحسنة وقدراتها إسهاما مجديا في هذا الجزء المتبقي من الأعمال المعروضة على اللجنة في محاولة أخيرة للتوصل إلى حلول مقبولة من جميع الأطراف حيثما ظلت الصياغة تحول دون تحقيق توافق في الآراء. فاستمرار عدم التوصل إلى توافق في الآراء من شأنه أن يهدد آفاق خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ ويسمّم أجواء عمل اللجنة في عام ٢٠١٩. ويجب على اللجنة أن ترسم مسارا للمضي قدما بما يخدم مصلحة الشعوب التي تمثلها الوفود الحاضرة هنا.

٣ - وقال إن المكتب يبذل جهودا كبيرة لسد الفجوات بين الوفود بشأن بعض مشاريع القرارات. وأضاف أنه على استعداد للنظر في تخصيص المزيد من الوقت للمسائل أو لمشاريع القرارات التي تنطوي على أمل التوصل إلى توافق الآراء بشأنها، مهما كان ضعيفا. وفي حين أن تمديد الدورة لإتاحة المجال لمزيد من المفاوضات ليس هو السيناريو المثالي، فقد يتم اللجوء إلى ذلك إذا تبين أنه الخيار الوحيد المتبقي. وأكد أن المهمة المطروحة هي الاتحاد من أجل مستقبل أفضل. وحث جميع الوفود على استغلال فترة الاستراحة للتفكير في هذا الهدف بتريث.

البند ٢٠ من جدول الأعمال: التنمية المستدامة *(تابع)* (A/C.2/73/L.35/Rev.1)

مشروع قرار بشأن مباشرة الأعمال الحرة من أجل التنمية المستدامة (A/C.2/73/L.35/Rev.1)

٤ - **السيدة فيشر - تسين** (إسرائيل): عرضت مشروع القرار A/C.2/73/L.35/Rev.1، فقالت إن مباشرة الأعمال الحرة تؤدي دورا هاما في تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠. وهو نشاط له فوائد اقتصادية واجتماعية على حد سواء، ويساهم في إيجاد فرص العمل ودفع عجلة النمو مع الإسهام في تعزيز المجتمعات الشاملة للجميع.

٥ - ومضت تقول إن مشروع القرار يقر بأن أصحاب المشاريع، شأنهم شأن المخترعين، لديهم القدرة على تحويل المجتمعات والاقتصادات بطريقة مستدامة بيئيا. بيد أن فرص تسخير القدرات المتاحة في مجال مباشرة الأعمال الحرة لن تبرز دون تهيئة الظروف المناسبة وتطوير هياكل الدعم اللازمة. وتحقيقا لهذه الغاية، يتضمن مشروع القرار أحكاما موضوعية جديدة لتشجيع النساء من مباشرات الأعمال الحرة ومباشري الأعمال الحرة من الشباب وذوي الإعاقة؛ ودعم المنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة؛ وإدماج برامج التثقيف في مجال مباشرة الأعمال الحرة في نظم التعليم الرسمي وغير الرسمي؛ وإيجاد ثقافة تشجع الابتكار وروح المخاطرة. وشكرت جميع الوفود التي شاركت في المشاورات، وشجعت جميع الدول الأعضاء على الانضمام إلى المجموعة المتنوعة من مقدمي مشروع القرار المؤيدين له.

٦ - **الرئيس** أبلغ اللجنة بأن مشروع القرار لا تترتب عليه آثار في الميزانية البرنامجية.

٧ - **السيدة هيريتي** (أمينة اللجنة): قالت إن الأرجنتين، وإسبانيا، وإستونيا، وألمانيا، وأندورا، وأنغولا، وأوكرانيا، وأيرلندا، وآيسلندا، وإيطاليا، والبرازيل، وبربادوس، والبرتغال، وبلجيكا، وبلغاريا، وبنن، والبوسنة والهرسك، وبولندا، وتايلند، وترينيداد وتوباغو، وتشيكيا، والجبل الأسود، وجزر البهاما، وجمهورية أفريقيا الوسطى، وجمهورية تنزانيا المتحدة، وجمهورية كوريا، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وجمهورية مولدوفا، وجنوب السودان، والدانمرك، ورومانيا، وسان مارينو، وسانت لوسيا، والسلفادور، وسلوفاكيا، وسلوفينيا، والسنغال، وسورينام، والسويد، وغانا، وغينيا الاستوائية، وفرنسا، وفنلندا، وقبرص، وكابو فيردي، وكازاخستان، وكرواتيا، ولاتفيا، ولكسمبرغ، وليبريا، وليختنشتاين، ومالطة، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، والنرويج، ونيجيريا، ونيوزيلندا، وهايتي، وهنغاريا، وهولندا، واليابان، واليونان قد انضمت إلى مقدمي مشروع القرار.

٨ - ثم أشارت إلى أن أنتيغوا وبربودا، وبوتسوانا، وسان تومي وبرينسيبي، وسانت فنسنت وجزر غرينادين، وسيراليون، وغينيا،

وغينيا – بيساو، والكونغو، وموريشيوس ترغب أيضا في الانضمام إلى مقدمي مشروع القرار.

٩ – **السيدة شربجي** (الجمهورية العربية السورية): تكلمت شرحا للتصويت قبل التصويت، فقالت إنه رغم أن وفدها يدرك الإسهام الإيجابي الذي يمكن لمباشرة الأعمال الحرة تقديمه في مجال التنمية المستدامة، فإنه لا يمكنه أن يؤيد مشروع القرار بسبب الدولة التي تقدمه. وأكدت أنه لا ينبغي السماح لإسرائيل باستغلال منبر اللجنة لإعطاء انطباع بأنها ملتزمة بالتنمية بينما يمثل الاحتلال الإسرائيلي العقبة الرئيسية التي تعترض التنمية في الأراضي المحتلة في فلسطين وفي الجولان السوري المحتل. فالتقارير المقدمة من الأمين العام، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية قد وثقت بما فيه الكفاية الإجراءات الإسرائيلية التي تعرقل التنمية، والتي تشمل مصادرة الأراضي الزراعية، وتنفيذ سياسة تمييزية في توزيع المياه، واستنزاف الموارد الطبيعية، وتجريف وتلويث التربة، ودفن النفايات السامة، والتنقيب عن النفط والغاز. ودعت الدول الأعضاء إلى عدم الانخداع بنفاق إسرائيل التي تحاول استغلال مشروع القرار لتلميع صورتها في الوقت الذي تواصل فيه ممارسة أبشع احتلال عرفه التاريخ. واختتمت كلمتها قائلة إن وفد بلدها سيصوت ضد مشروع القرار.

١٠ – **السيد الكواري** (قطر): تكلم باسم مجموعة الدول العربية تعليلا للتصويت قبل التصويت فقال إنه في حين أنه لا شك أن مباشرة الأعمال الحرة يمكن أن تسهم إسهاما إيجابيا في تحقيق التنمية المستدامة، يتعين على المرء أن يتساءل عما إذا كانت الدولة التي تقدم مشروع القرار ملتزمة فعلا بروح ونص ما تدعيه. فقد أثبت العديد من تقارير الأمم المتحدة أن الاحتلال الإسرائيلي للأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، يؤدي إلى إيجاد بيئة هي على النقيض تماما من ”البيئة التمكينية“ المواتية لتحقيق التنمية المستدامة. وفي حين يدعو مشروع القرار إلى تحسين التعليم، تحول نقاط التفتيش دون تمكن الطلاب الفلسطينيين من الوصول إلى مدارسهم. ومضى يقول إن مشروع القرار يتناول أهمية الدور الذي يؤديه المناخ التجاري في تهيئة البيئة المؤاتية لتشجيع الابتكار في الوقت الذي تحكم فيه السياسات الإسرائيلية على الاقتصاد الفلسطيني بالتبعية من خلال اعتماده على استيراد المنتجات الإسرائيلية. وفي حين يشجع مشروع القرار الحكومات على التصدي للعقبات التي تعترض المشاركة في الاقتصاد، تفرض إسرائيل نظاما تمييزيا يطبق القانون الإسرائيلي على المستوطنين ويطبق القوانين العسكرية على الفلسطينيين. واختتم مؤكدا أن مجموعة الدول العربية لا تختلف مع محتوى القرار، لكنها لا ترى في إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، دولة مؤهلة لتقديم مشروع قرار من هذا القبيل في الوقت الذي تسعى فيه على أرض الواقع إلى ممارسة عكس ما جاء فيه. وقال إن المجموعة تدعو الدول الأعضاء إلى النظر بجدية في التصويت ضد مشروع القرار.

١١ – *وبناء على طلب مندوبي الجمهورية العربية السورية والقطر، بالنيابة عن مجموعة الدول العربية، أجري تصويت مسجل.*

المؤيدون:

الاتحاد الروسي، إثيوبيا، أذربيجان، الأرجنتين، أرمينيا، إسبانيا، أستراليا، إستونيا، إسرائيل، إسواتيني، إكوادور، ألبانيا، ألمانيا، أنتيغوا وبربودا، أندورا، أنغولا، أوروغواي، أوزبكستان، أوغندا، أوكرانيا، أيرلندا، آيسلندا، إيطاليا، بابوا غينيا الجديدة، باراغواي، بالاو، البرازيل، بربادوس، البرتغال، بلجيكا، بلغاريا، بليز، بنما، بنن، بوتان، بوتسوانا، بوركينا فاسو، البوسنة والهرسك، بولندا، بيرو، بيلاروس، تايلند، تشيكيا، توغو، توفالو، تونغا، تيمور – ليشتي، جامايكا، الجبل الأسود، جزر البهاما، جزر سليمان، جزر مارشال، جمهورية أفريقيا الوسطى، جمهورية تنزانيا المتحدة، الجمهورية الدومينيكية، جمهورية كوريا، جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية سابقا، جمهورية مولدوفا، جنوب السودان، جورجيا، الدانمرك، رواندا، رومانيا، ساموا، سان تومي وبرينسيبي، سانت فنسنت وجزر غرينادين، سانت كيتس ونيفس، سانت لوسيا، سري لانكا، السلفادور، سلوفاكيا، سلوفينيا، سنغافورة، السنغال، سورينام، السويد، سويسرا، سيراليون، سيشيل، شيلي، صربيا، طاجيكستان، غامبيا، غانا، غواتيمالا، غيانا، غينيا، غينيا – بيساو، فانواتو، فرنسا، الفلبين، فنلندا، فيجي، فييت نام، قبرص، قيرغيزستان، كابو فيردي، كازاخستان، الكاميرون، كرواتيا، كمبوديا، كندا، كوت ديفوار، كوستاريكا، كولومبيا، الكونغو، كينيا، لاتفيا، لكسمبرغ، ليبريا، ليتوانيا، ليختنشتاين، مالطة، مدغشقر، المكسيك، ملاوي، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، منغوليا، موريشيوس، موزامبيق، موناكو، ميانمار، ميكرونيزيا (ولايات – الموحدة)، ناميبيا، ناورو، النرويج،

النمسا، نيبال، نيجيريا، نيوزيلندا، الهند، هندوراس، هنغاريا، هولندا، الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان، اليونان.

المعارضون:

الأردن، الإمارات العربية المتحدة، إندونيسيا، إيران (جمهورية – الإسلامية)، البحرين، بروني دار السلام، بوليفيا (دولة – المتعددة القوميات)، تونس، الجزائر، الجمهورية العربية السورية، جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، جيبوتي، السودان، العراق، عمان، فنزويلا (جمهورية – البوليفارية)، قطر، كوبا، الكويت، لبنان، ليبيا، مالي، ماليزيا، مصر، المغرب، ملديف، المملكة العربية السعودية، موريتانيا، اليمن.

الممتنعون:

أفغانستان، باكستان، بنغلاديش، تركيا، جنوب أفريقيا، الصين، نيكاراغوا.

١٢ - *اعتمد مشروع القرار A/C.2/73/L.35/Rev.1 بأغلبية ١٣٧ صوتا مقابل ٢٩ صوتا وامتناع ٧ أعضاء عن التصويت.*

١٣ - **السيد كادينا دوارتي** (إكوادور): قال إن بلده صوت لصالح مشروع القرار اعترافا بالدور الهام الذي تقوم به الأعمال الحرة في تحسين نوعية الحياة والنهوض بالتنمية المستدامة. وأضاف قائلا إن إكوادور تتفق على أن من واجب الدولة أن تضع السياسات وتعمل على تهيئة البيئة المؤاتية لمباشرة الأعمال الحرة، ولا سيما لفائدة الشباب والنساء وسائر الفئات الضعيفة، من أجل تعزيز التنمية الشاملة للجميع. وأكد أن تعزيز مباشرة الأعمال الحرة ينبغي أن يستند إلى تهيئة الظروف الملائمة لتطوير قطاعات التعليم والصحة والإسكان والخدمات الأساسية التي ينبغي أن يكون الوصول إليها متاحا لكل شخص.

١٤ - في هذا الصدد، تدعو إكوادور حكومة إسرائيل إلى وضع سياسات، وفقا لمقررات الأمم المتحدة وقراراتها، تساهم في تمكين التنمية وتعزيز مباشرة الأعمال الحرة في صفوف الشعب الفلسطيني، بما يكفل تنفيذ أهداف مشروع القرار الحالي تنفيذا فعالا.

١٥ - **السيدة نمروف** (الولايات المتحدة الأمريكية): قالت إن بلدها يسره أن يصوت لصالح مشروع القرار، الذي يعترف بالدور الحاسم الذي يمكن أن تؤديه الأعمال الحرة في تحقيق التنمية المستدامة؛ بيد أنها تود توضيح عدة نقاط.

١٦ - فعلى الرغم من استخدام مصطلح ''التدفقات المالية غير المشروعة'' في قرارات سابقة اعتمدتها الجمعية العامة، تعارض الولايات المتحدة عموماً إدراجه في مشروع القرار، لأن المصطلح يفتقر إلى تعريف متفق عليه دولياً. وبالتالي، من المهم توخي الوضوح بشأن الأنشطة غير المشروعة التي قد تؤدي أو تسهم تحديدا في التدفقات المالية غير المشروعة، من قبيل الاختلاس أو الرشوة أو غسل الأموال أو غير ذلك من ممارسات الفساد أو الجرائم.

١٧ - ومصطلح ''الاقتصاد الدائري'' يفتقر أيضا إلى تعريف متفق عليه وقد يفهم منه السياسات التي لا تتوافق مع الابتكار في الإدارة المستدامة للمواد بعد الاستهلاك. وأوضحت أن اللجنة ينبغي أن تتجنب الاعتماد على اللغة المتخصصة ذات التعاريف الفضفاضة حيثما قد تنتقص من الهدف المشترك المتمثل في الحد من النفايات من خلال استعادتها وإعادة تدويرها.

١٨ - ومضت تقول إن الولايات المتحدة تؤكد مجددا دعمها القوي للتعليم الجيد في مجالات العلم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات. ومع ذلك، فإن السياسات والقرارات والإجراءات المتعلقة بالمناهج الدراسية وغيرها من المسائل التعليمية في الولايات المتحدة سوف تُتخذ حسب الاقتضاء وفقا للقوانين الاتحادية وقوانين الولايات والقوانين المحلية.

١٩ - وأحالت المتكلمة اللجنة إلى البيان الذي أدلي به وفد الولايات المتحدة في ٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨ وتناول فيه الشواغل المتعلقة بخطة عام ٢٠٣٠ وخطة عمل أديس أبابا الصادرة عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية، واتفاق باريس المعتمد بموجب اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ والتوصيفات الواردة فيها بشأن النمو الاقتصادي الشامل ونقل التكنولوجيا.

٢٠ - **السيد تشاروات** (النمسا): تكلم باسم الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه، فقال إنه يود أن يشكر إسرائيل لتيسير مفاوضات بناءة للغاية أفضت إلى اعتماد مشروع القرار، كما يود أن يكرر تأكيد الدور المحوري لمباشرة الأعمال الحرة والقطاع الخاص في تحقيق أهداف التنمية المستدامة. ومضى يقول إنه من المؤسف أن بعض الوفود تعمل على تسييس مشروع القرار الهام هذا. إذ ينبغي لجميع الوفود المشاركة بصورة بناءة والعمل على التوصل إلى توافق في الآراء بشأن الصيغ المقبلة للنص.

٢١ - **السيدة فورمان** (إسرائيل): أدلت ببيان عام بعد التصويت، فقالت إن الدعم الواسع النطاق لمشروع القرار يدل على الالتزام الدولي بتمكين مباشري الأعمال الحرة والاقتناع بأن القيام بذلك من شأنه أن يدفع قدما بخطة عام ٢٠٣٠ وبأهداف التنمية المستدامة.

٢٢ وتابعت تقول إن المخترع الأمريكي العظيم توماس إديسون قد لخص جوهر مباشرة الأعمال الحرة عندما قال " أنا لم أفشل. بل اكتشفت ١٠ ٠٠٠ طريقة غير مجدية". إن مباشري الأعمال الحرة في جميع أنحاء العالم عاكفون على تغيير طرق التفكير وحل مشاكل كان يُعتقد في السابق أن لا حل لها.

٢٣ - فالخوف من الفشل ترف ليس في متناول إسرائيل. ولأن بقاءها رهن بمدى مثابرتها، فقد عملت إسرائيل على تنمية ثقافة مباشرة الأعمال الحرة وحل المشاكل في بيئة تتيح إمكانية التجربة والخطأ. وإسرائيل تعتقد أن الابتكار هو أحد أكثر الأدوات فعالية لتحقيق التنمية المستدامة. وبالتالي، فإن ممارستها في هذا الصدد تتمثل في تبادل اكتشافاتها مع الشركاء في جميع أنحاء العالم، ومساندة النساء والشباب من أصحاب المشاريع، ودعوة الآليات الدولية إلى إيجاد ثقافة تمكينية تشجع على مباشرة الأعمال الحرة دون خوف. وتقوم إسرائيل دليلا على أن التمكين يحرك عجلة الازدهار وأن الإدماج يعزز التقدم وأن الاستثمار التطلعي يضمن الاستدامة.

٢٤ - وأكدت أن مباشري الأعمال الحرة ليسوا فقط أولئك الذين نجحوا وحققوا شهرة جماهيرية. فمنهم أيضا الرجل الذي يدفع عربة المأكولات عبر الشوارع، أو المرأة التي استيقظت قبل الفجر لزرع ما يكفي من المحصول لبيع فائض صغير في السوق، أو حتى تلك الطفلة الصغيرة التي تبيع مشروب عصير الليمون في يوم من أيام الصيف الحارة.

٢٥ - إن مباشري الأعمال الحرة ينتشلون مجتمعات بأكملها من دائرة الفقر، ويساهمون في تحقيق تكافؤ الفرص بين الجنسين ويشجعون الشباب على الرغبة في الاستثمار في مستقبل بلدانهم. ومباشرة الأعمال الحرة تبعث الأمل في نفوس الناس وتعطي معنى لحياتهم.

٢٦ - وبالنظر إلى الحاجة المؤكدة إلى دعم مباشرة الأعمال الحرة في البلدان النامية وفي الشرق الأوسط على وجه الخصوص، فإن إسرائيل تشعر بخيبة أمل لأن مجموعة الدول العربية تطلب مرة أخرى إجراء تصويت مسجل على مشروع القرار. فتلك الدول لم تصوت ضد مشروع قرار صادر عن الأمم المتحدة فحسب، بل ضد مواطنيها عندما وضعت الاعتبارات السياسية قبل مصلحة شعوبها.

٢٧ - **السيد عبد الحميد** (المراقب عن دولة فلسطين): قال إن دولة فلسطين لا تزال تعتقد أنه ينبغي للدول أن تتقيد بمشاريع القرارات التي تقدمها وتدعمها. وعلى الرغم من أن جميع الدول الأعضاء لها الحق في تقديم واقتراح مشاريع القرارات، فإن ينبغي لها ألا تقوم بذلك إلا في إطار الامتثال التام لها نصا وروحا. وإسرائيل تناقض بشكل واضح محتوى مشروع القرار الذي تقدمه. وأوضح أن دولة فلسطين تتفق مع جوهر مشروع القرار، ولكنها تعتقد اعتقادا راسخا بأن إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، غير مؤهلة لتقديمه.

٢٨ - ففي مشروع القرار، تدعو إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، إلى تحقيق النمو الاقتصادي الشامل للجميع والمستدام من خلال تحسين السياسات والمبادرات العالمية، في الوقت الذي تفرض فيه على الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، سياسات وتدابير تؤدي إلى قمع القطاع الخاص، وتدهور الحياة الاجتماعية وتحطيم آفاق مباشرة الأعمال الحرة. وأشار إلى أن قرار مجلس الأمن ٢٣٣٤ (٢٠١٦) وقرار الجمعية العامة ٢٢٥/٦٦ يقران ويسلمان باستمرار انتهاكات القانون الدولي المرتكبة في حق شعب فلسطين ومجتمعه واقتصاده ومستقبله.

٢٩ - وإسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، تروّج في مشروع القرار لأهمية مباشرة الأعمال الحرة على الصعيد العالمي بينما تقوم في الوقت نفسه بسحق قطاع مباشرة الأعمال الحرة الفلسطيني من خلال مواصلة احتلالها الذي يدوم منذ ٥١ عاما، وتوسيع مستوطناتها غير القانونية، وارتكاب انتهاكات جسيمة أخرى في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية.

٣٠ - وأردف يقول إن توسيع المستوطنات غير القانونية قد أثر بشكل كبير في قدرة فلسطين على المشاركة في مباشرة الأعمال الحرة لأغراض التنمية المستدامة. وفي الوقت نفسه، أوقفت إسرائيل بصورة غير قانونية التقدم الفلسطيني في مجال مباشرة الأعمال الحرة لأغراض التنمية الاجتماعية عن طريق ارتكاب انتهاكات ذات صلة بالمستوطنات، بما في ذلك تدمير الهياكل الأساسية والممتلكات ومصادرها، وتوسيع البؤر الاستيطانية غير القانونية، واستغلال الموارد.

٣١ - وأهاب بجميع الدول أن تنظر بعناية فيما إذا كانت المبادئ الواردة في أي مشروع قرار مقدم تُنفذ على أرض الواقع من جانب

الدولة التي تقدمه. وغني عن القول إن مقدم مشروع القرار الحالي هو أبعد ما يكون عن تنفيذ المبادئ المسطرة فيه، بالنظر إلى الانتهاكات المستمرة المشار إليها، والموثقة في العديد من تقارير الأمم المتحدة. وشجع جميع الدول على إعادة النظر في تأييد مشروع قرار مقدم من دولة معروف عنها تجاهل المبادئ الواردة فيه.

(أ) تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ وبرنامج مواصلة تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ ونتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة ومؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة *(تابع)* (A/C.2/73/L.34/Rev.1)

مشروع قرار بشأن تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ وبرنامج مواصلة تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ ونتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة ومؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة (A/C.2/73/L.34/Rev.1)

٣٢ - **السيد موسى** (مصر): عرض مشروع القرار A/C.2/73/L.34/Rev.1 باسم مجموعة ال ٧٧ والصين وقال إن مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية شكل مَعلمًا نشأت عنه صكوك والتزامات دولية هامة لا يزال يسترشد بها في إحراز التقدم في سبيل سد الفجوات الإنمائية بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية. ومن أجل تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ تنفيذا كاملا - ودون خلق عمليات موازية - سيكون من المهم الاستفادة من الخبرات وأفضل الممارسات والتحديات والدروس المستفادة المتمخضة عن الاتفاقات السابقة والجارية بشأن التنمية المستدامة، بما في ذلك الأهداف الإنمائية للألفية. وسيكون من المهم بنفس القدر تجاوز عقلية الانعزال والسعي إلى اتباع نهج مبتكرة ومنسقة في تحقيق تكامل الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة.

٣٣ - وفي هذا الصدد، يُطلب إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الرابعة والسبعين تقريرا عن تنفيذ مشروع القرار المعروض على اللجنة، يتضمن تقييما للتقدم المحرز في تنفيذ الصكوك والالتزامات ذات الصلة المنبثقة عن جدول أعمال القرن ٢١، وبرنامج مواصلة تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١، ونتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة ومؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، وبالاستناد إلى الدروس المستفادة والشراكات الرامية إلى النهوض بتنفيذ خطة عام ٢٠٣٠؛

٣٤ - **الرئيس** أبلغ اللجنةَ بأن مشروع القرار لا تترتب عليه آثار في الميزانية البرنامجية.

٣٥ - **السيدة ليندنر** (النمسا): تكلمت بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه تعليلا للتصويت قبل التصويت، فقالت إن قرار الدول الأعضاء الثماني والعشرين في الاتحاد الأوروبي التصويت ضد مشروع القرار يتماشى مع الموقف الذي سبق أن أعربت عنه رسميا في سياق عمليات اعتماد مشروع القرار المتعاقبة في الأعوام ٢٠١٥ و ٢٠١٦ و ٢٠١٧، وكذلك بصورة غير رسمية لواضعي الوثيقة الحالية.

٣٦ - ومضت تقول إن الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه تحث نظراءها الموقرين من مجموعة ال٧٧ الصين على الامتناع عن تقديم مشروع القرار مرة أخرى في الدورة الرابعة والسبعين للجمعية العامة.

٣٧ - وأشارت إلى أن الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه تشكك في القيمة المضافة الحقيقية لمشروع القرار الذي يشكل مضمونه تكرارا لعمليات أخرى تتعلق بتنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ ومتابعتها واستعراضها، أو لقرارات منفصلة مخصصة. ومن الواضح أنه لم تعد هناك ''أعمال غير منجزة'' في إطار جدول أعمال القرن ٢١. فقد انتهت دورة حياة مشروع القرار، وكذلك الشأن بالنسبة للتقريرين الصادرين عادة بموجبه، واللذين لا يوفران سوى لمحة عامة عن المسائل المتعلقة بمتابعة واستعراض خطة عام ٢٠٣٠، بما فيها خطة عمل أديس أبابا.

٣٨ - فقد حقق جدول أعمال القرن ٢١ المقاصد المتوخاة منه، وساعد في تحديد معالم العناصر الأساسية من خطة عام ٢٠٣٠ والعديد من العمليات الأخرى المتعلقة بالتنمية المستدامة. وينبغي للأمم المتحدة أن تركز جهودها الآن على تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ تنفيذا كاملا وفعالا.

٣٩ - **السيدة نمروف** (الولايات المتحدة الأمريكية): تكلمت تعليلا للتصويت قبل التصويت، فقالت إن الولايات المتحدة تؤيد تعزيز التنمية المستدامة وتحقيقها وأكدت أن اللجنة ينبغي أن تقدم مساهمات مجدية في الأولويات الإنمائية العالمية. بيد أن مشروع القرار المعروض على اللجنة لا يخدم أيا من هذين الغرضين. ولا ينبغي إنفاق القدر المحدود المتاح من الوقت والموارد على مشروع قرار يعيد بشكل انتقائي تأكيد مفاهيم مستقاة من الماضي. وأوضحت أن وفد بلدها

لا يرى أن هناك ما يدعو إلى مواصلة النظر في هذا البند من جدول الأعمال، ولهذا فقد قرر التصويت ضد مشروع القرار.

٤٠ - *وبناء على طلب ممثلة النمسا بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه، أجري تصويت مسجل.*

المؤيدون:

الاتحاد الروسي، وإثيوبيا، وأذربيجان، والأرجنتين، والأردن، وأرمينيا، وأفغانستان، وإكوادور، والإمارات العربية المتحدة، وأنتيغوا وبربودا، وإندونيسيا، وأنغولا، وأوروغواي، وأوزبكستان، وأوغندا، وإيران (جمهورية - الإسلامية)، وبابوا غينيا الجديدة، وباراغواي، وباكستان، وبالاو، والبحرين، والبرازيل، وبربادوس، وبروني دار السلام، وبليز، وبنغلاديش، وبنما، وبوتان، وبوتسوانا، وبوركينا فاسو، وبوليفيا (دولة - المتعددة القوميات)، وبيرو، وبيلاروس، وتايلند، وتركمانستان، وترينيداد وتوباغو، وتوغو، وتوفالو، وتونس، وتيمور - ليشتي، وجامايكا، والجزائر، وجزر البهاما، وجزر سليمان، وجزر مارشال، وجمهورية أفريقيا الوسطى، وجمهورية تنزانيا المتحدة، والجمهورية الدومينيكية، والجمهورية العربية السورية، وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، وجنوب أفريقيا، وجنوب السودان، وجيبوتي، ورواندا، وزامبيا، وزمبابوي، وساموا، وسان تومي وبرينسيبي، وسانت فنسنت وجزر غرينادين، وسانت كيتس ونيفس، وسانت لوسيا، وسري لانكا، والسلفادور، وسنغافورة، والسنغال، والسودان، وسورينام، وسيراليون، وسيشيل، وشيلي، والصين، وطاجيكستان، والعراق، وعمان، وغابون، وغامبيا، وغانا، وغواتيمالا، وغيانا، وغينيا، وغينيا - بيساو، وفانواتو، والفلبين، وفنزويلا (جمهورية - البوليفارية)، وفيجي، وفييت نام، وقطر، وكابو فيردي، وكازاخستان، والكاميرون، وكمبوديا، وكوبا، وكوت ديفوار، وكوستاريكا، وكولومبيا، والكونغو، والكويت، وكينيا، ولبنان، وليبيا، ومالي، وماليزيا، ومدغشقر، ومصر، والمغرب، والمكسيك، وملاوي، وملديف، والمملكة العربية السعودية، ومنغوليا، وموريتانيا، وموريشيوس، وموزامبيق، وميانمار، وميكرونيزيا (ولايات - الموحدة)، وناميبيا، وناورو، ونيبال، والنيجر، ونيجيريا، ونيكاراغوا، والهند، وهندوراس، واليمن.

المعارضون:

إسبانيا، وأستراليا، وإستونيا، وإسرائيل، وألبانيا، وألمانيا، وأندورا، وأوكرانيا، وأيرلندا، وآيسلندا، وإيطاليا، والبرتغال، وبلجيكا، وبلغاريا، وبولندا، وتشيكيا، والجبل الأسود، وجمهورية كوريا، وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية سابقا، وجمهورية مولدوفا، وجورجيا، والدانمرك، ورومانيا، وسان مارينو، وسلوفاكيا، وسلوفينيا، والسويد، وسويسرا، وصربيا، وفرنسا، وفنلندا، وقبرص، وكرواتيا، وكندا، ولاتفيا، ولكسمبرغ، وليتوانيا، وليختنشتاين، ومالطة، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، وموناكو، والنمسا، وهنغاريا، وهولندا، والولايات المتحدة الأمريكية، واليابان، واليونان.

الممتنعون:

تركيا، النرويج، نيوزيلندا.

٤١ - *اعتمد مشروع القرار A/C.2/73/L.34/Rev.1 بأغلبية ١٢٥ صوتا مقابل ٤٧، مع امتناع ٣ أعضاء عن التصويت.*

٤٢ - **السيد شيشاير** (نيوزيلندا): تكلم أيضا باسم النرويج فقال إن البلدين كليهما امتنعا عن التصويت على مشروع القرار. ففي حين يمكن استخلاص دروس مهمة من تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ ومن نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة ومؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة (ريو+٢٠)، فقد أنجزت المهام المرتبطة بهذه الصكوك. وينبغي للجنة أن تركز الآن على تطبيق تلك الدروس في السعي لتنفيذ خطة عام ٢٠٣٠. ولا بد من تكريس المتاح من الوقت والموارد لأكثر المسائل أهمية، وهي مسائل لا تشمل مشروع القرار الذي اعتمد للتو.

(ك) دور المجتمع الدولي في درء الخطر الإشعاعي في آسيا الوسطى (*تابع*) (A/C.2/73/L.41/Rev.1)

مشروع قرار عن دور المجتمع الدولي في درء الخطر الإشعاعي في آسيا الوسطى (A/C.2/73/L.41/Rev.1)

٤٣ - **السيدة مولدويسايفا** (قيرغيزستان): قدمت مشروع القرار A/C.2/73/L.41/Rev.1، فقالت إنه نتاج العمل المثمر المشترك بين الدول الأعضاء، وأعربت عن امتنانها لتلك الدول. فحماية البيئة في آسيا الوسطى مسألة ذات أولوية. والحالة الراهنة في المنطقة هي نتيجة السياسات الاقتصادية غير الفعالة التي انتُهجت خلال النصف الثاني

من القرن العشـــرين. والخطر الذي تطرحه مخلفات اليورانيوم، مثل تلوث المياه الجوفية والأنهار في جميع أنحاء المنطقة، له انعكاســـات واســـعة النطاق على ملايين الناس وكذلك على البيئة والتنمية المستدامة في المنطقة. ومضت تقول إن جمهورية قيرغيزستان وسائر بلدان آسيا الوسطى تواصل جهودها في الساحة الدولية من أجل التغلب على الخطر الإشعاعي الذي تمثله مخلفات اليورانيوم.

٤٤ - وقد أعطى قرار الجمعية العامة ٢١٨/٦٨ بشأن دور المجتمع الدولي في درء الخطر الإشـعاعي في آسـيا الوسـطى زخما إضـافيا للمنظمات الدولية والبلدان المانحة من أجل بدء وتنفيذ مختلف المشـاريع والبرامج الرامية إلى الحد من هذا التهديد. وقدم كل من الأمم المتحدة، والمصـرف الأوروبي للإنشـاء والتعمير، والمجلس الاقتصادي والاجتماعي للبلدان الأمريكية وسائر المنظمات الدولية والإقليمية والشركاء الدوليين والإقليميين مساهمات أساسية لتحسين أمن المواد، ولا سيما مخلفات اليورانيوم، المرتبطة بأنشطة استخراج اليورانيوم المنفذة سابقا في آسيا الوسطى. ومنذ عام ٢٠١٧، تدعو قيرغيزستان إلى زيادة التنسيق والتعاون الدوليين، وتعرب بانتظام عن الحاجة إلى تحديث القرار ٢١٨/٦٨. كما نظمت أنشطة دولية لزيادة الوعي بشأن هذه المسألة، وذلك بدعم أساسي من البلدان الشريكة والمنظمات الدولية.

٤٥ - وأعربت المتكلمة عن أملها في أن يحظى مشـروع القرار المعروض على اللجنة بنفس الدعم وأن يشـجع زيادة التعاون الدولي من أجل مساعدة وسط آسيا في الحد من المخاطر المرتبطة بمخلفات اليورانيوم. وشكرت البلدان التي قدمت مشروع القرار، ودعت جميع الدول الأعضاء الأخرى إلى الانضمام إلى مقدميه.

٤٦ - **الرئيس** أبلغ اللجنةَ بأن مشـروع القرار لا تترتب عليه آثار في الميزانية البرنامجية.

٤٧ - **السيدة هيريتي** (أمينة اللجنة): قالت إن إستونيا وأيسلندا وبلغاريا وبنن وتركيا وجمهورية مولدوفا وفرنسا وقبرص ولاتفيا والمجر قد انضـمت إلى مقدمي مشـروع القرار. ثم لاحظت أن أرمينيا وإسـبانيا وقطر وليتوانيا والولايات المتحدة الأمريكية قد انضـمت أيضـاً إلى مقدمي مشروع القرار.

٤٨ - **السـيدة نيمروف** (الولايات المتحدة الأمريكية): قالت إن وفد بلدها يرغب في تسـليط الضـوء على عدة مواضـيع رئيسـية في مشـروع القرار. فالمخطط الاسـتراتيجي العام للمعالجة البيئية في مواقع مرافق اليورانيوم السـابقة في آسـيا الوسـطى أمر هام، وكذلك الشـأن بالنسـبة لإبلاغ عامة الناس في الوقت المناسـب عند الاضـطلاع بأعمال درء الخطر الإشعاعي في آسيا الوسطى. ومضت تقول إن هناك حاليا مشاكل اجتماعية واقتصادية وبيئية خطيرة لا تزال مرتبطة بمناجم اليورانيوم السابقة وبرك مخلفاته في آسيا الوسطى، وذلك على الرغم من الجهود الرامية إلى معالجتها. وثمة حاجة إلى اتباع نهج منسق يشمل مبادرات متعددة الأطراف في الجهود الرامية إلى إصلاح مرافق إنتاج اليورانيوم السابقة.

٤٩ - وتظل آراء الولايات المتحدة بشـأن الحق في الحياة دون تغيير؛ فالولايات المتحدة لا تفسـر الحق في الحياة باعتباره يسـتتبع التزام الدولة بحماية الحياة من جميع التهديدات المنظورة، بما في ذلك التهديدات البيئية. كما تظل آراء الولايات المتحدة بشـأن المسـائل ذات الصلة التي يتناولها مشروع القرار دون تغيير. واستدركت قائلة إن الفقرة ١ من المادة ٢ من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصـادية والاجتماعية والثقافية تنص على أن تتعهد كل دولة طرف باتخاذ ما يلزم من خطوات لضمان التمتع الفعلي التدريجي بالحقوق المعترف بها في هذا العهد.

٥٠ - *اعتُمد مشروع القرار A/C.2/73/L.41/Rev.1.*

البند ٢٢ من جدول الأعمال: العولمة والترابط *(تابع)*

(ب) الهجرة الدولية والتنمية *(تابع)* (A/C.2/73/L.26)

مشروع قرار بشأن الهجرة الدولية والتنمية (A/C.2/73/L.26)

٥١ - **السـيد موسـى** (مصـر): عرض مشـروع القرار A/C.2/73/L.26 باسم مجموعة ال ٧٧ والصين فقال إن المفاوضات الحكومية الدولية بشـأن الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية أتاحت منبرا للمناقشـة الشـاملة، وبالتالي، فقد تم تبسيط مشروع القرار مع الاستناد إلى القرارات السابقة التي تصدر كل سنتين. وسلط الضوء على أهمية الترابط المعقد بين الهجرة الدولية والتنمية، فضلا عن الحاجة إلى تعزيز أوجه التآزر فيما بينهما. وأشار إلى أنه في حال اعتماد مشروع القرار، فستعقد مناقشة رفيعة المستوى بشـأن الهجرة والتنمية في النصـف الأول من عام ٢٠١٩ من أجل الإسهام بمدخلات في المنتدى السياسي الرفيع المستوى.

البند ٢٤ من جدول الأعمال: القضاء على الفقر وقضايا إنمائية أخرى *(تابع)* (A/C.2/73/L.20/Rev.1)

مشروع قرار بشأن تشجيع السياحة المستدامة، بما في ذلك السياحة البيئية، من أجل القضاء على الفقر وحماية البيئة (A/C.2/73/L.20/Rev.1)

٥٢ - **السيد هلال** (المغرب): عرض مشروع القرار A/C.2/73/L.20/Rev.1، وأشار إلى تضمين مشروع القرار العديد من التوصيات ذات الصلة المستقاة من تقرير الأمين العام ومن الوفود المشاركة. وهي تشمل تعميم مراعاة حفظ التنوع البيولوجي في قطاع السياحة وفي خطط واستراتيجيات تغير المناخ، مع مراعاة الظروف الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لكل بلد؛ وتعزيز سياسة الاتساق المؤسسي الداعمة لآليات ومبادرات تمويل مشاريع القضاء على الفقر، بما في ذلك مبادرات المنظمات المجتمعية والتعاونيات وكيانات القطاع الخاص الصغيرة، التي من شأنها إيجاد المزيد من فرص العمل للنساء والشباب؛ وتعزيز أنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة في قطاع السياحة، والنماذج البديلة للطاقة المتجددة والمنتجات التي لديها دورات حياة أطول؛ وضمان الإدارة المسؤولة للموارد ومعالجة الآثار السلبية للسياحة غير المتوازنة؛ واحترام القدرات الاجتماعية - الثقافية والبيئية للمواطنين والمجتمعات المحلية في كل بلد.

٥٣ - وتابع يقول إن المغرب وبلدان عديدة أخرى دليل على الإمكانات التي تتيحها المنتجات الحرفية المحلية، مثل زيت شجر أركان المحلية، لتحسين الحالة الاجتماعية والاقتصادية للشعوب، لا سيما النساء والشباب، متى تعاونت لتصدير ثمار عملها. ويجب الآن تحويل الاهتمام إلى حماية النباتات والحيوانات، وهناك أمثلة عديدة على هذه الجهود التي تهدف دوما إلى الحفاظ على التنمية. وأشار إلى أن السياحة البيئية هي إحدى نتائج هذه الجهود الكبيرة.

٥٤ - **الرئيس** أبلغ اللجنة بأن مشروع القرار A/C.2/73/L.20/Rev.1 لا تترتب عليه آثار في الميزانية البرنامجية.

٥٥ - **السيدة هيريتي** (أمينة اللجنة): قالت إن أستراليا، وأندورا، وأوروغواي، وأوكرانيا، وآيسلندا، وبابوا غينيا الجديدة، والبحرين، وبنما، وبنن، وبوتان، والبوسنة والهرسك، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، ورومانيا، وسان مارينو، وسلوفاكيا، والسويد، وغامبيا، وغواتيمالا، وفانواتو، والفلبين، وقبرص، ولاتفيا، ومالطة، والنرويج، ونيجيريا قد انضمت إلى مقدمي مشروع القرار. ثم أشارت إلى أن ألبانيا، وأنتيغوا وبربودا، وبلجيكا، وبوتسوانا، وتوغو، وجمهورية أفريقيا الوسطى، وساموا، وسان تومي وبرينسيبي، وسانت لوسيا، وسيراليون، وغانا، وغينيا، وفيجي، وكابو فيردي، والكونغو، وليبريا، وليتوانيا، وملديف، وموريشيوس، وميكرونيزيا (ولايات - الموحدة)، وهندوراس، وهولندا قد انضمت أيضا إلى مقدمي مشروع القرار.

٥٦ - *اعتُمد مشروع القرار A/C.2/73/L.20/Rev.1.*

بيان إضافي من الرئيس

٥٧ - **الرئيس** قال إن أعمال اللجنة جارية وستُختتم في ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر. وبالنظر إلى المسائل التي لم يُبت فيها بعد، ناشد جميع الوفود وكل عضو فيها بذل كل الجهود للتوصل إلى اتفاق بشأن النصوص المتبقية لما فيه المصلحة الفضلى للّجنة. فالتوصل إلى توافق في الآراء من أجل إيجاد مستقبل أفضل هو محط الاهتمام الرئيسي للجنة.

رفعت الجلسة في الساعة ١١:٢٠.